دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي

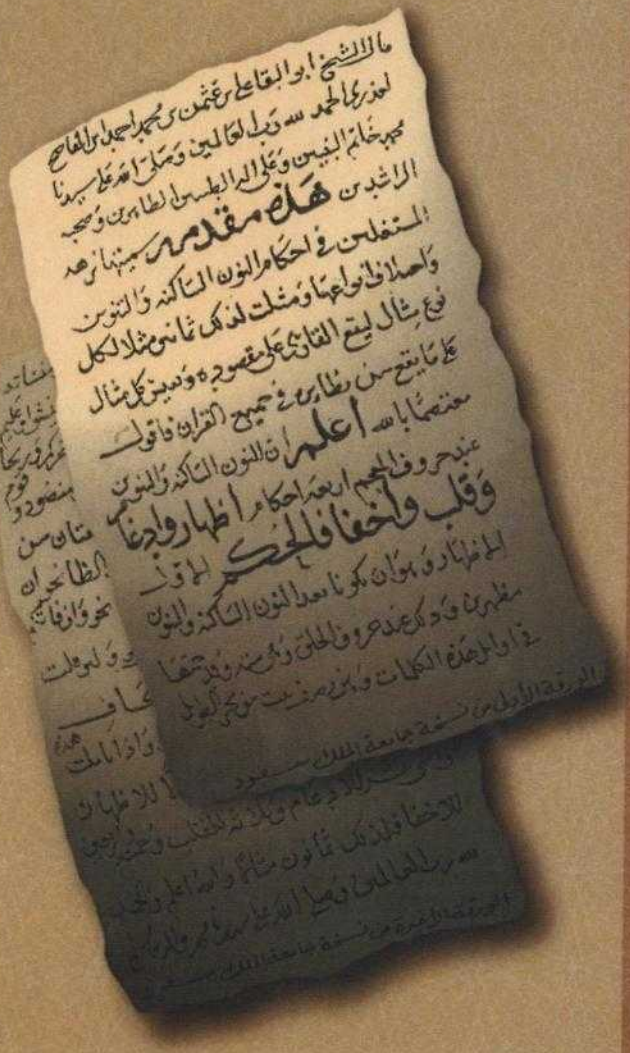

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية فكرية محكّمة

العدد الرابع و العشرون
شوال ١٤٢٣ هـ - ديسمبر ٢٠٠٢م

مَجلَّــة
كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإِسلاميَّةِ والعربيَّةِ

إسلاميَّة، فكريَّة، محكَّمة
نصف سنويَّة

العدد الرابع والعشرون
شوال ١٤٢٣هـ - ديسمبر ٢٠٠٢م

رئيس التَّحرير
أ. د. محمــد خليفــة الدنَّــاع

سكرتير التَّحرير
د. مصطـفى عدنــان العيثـاوي

هيئة التَّحرير
أ. د. محمد راجي الزغول
د. محمـد الحـافظ النقـر
د. محسن هـاشم درويش
د. مجاهد منصور مصلح

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــات

● **الافتتاحية**

رئيس التَّحرير ١٣-١٤

● **الصفات الفكرية الضرورية للداعية في ضوء الكتاب والسنة**

الدكتور: محمد عبدالله حيَّاني ١٧-٥٦

● **أحاديث استئذان البكر في النكاح رواية ودراية وفقهاً**

الدكتور: صلاح الدين بن أحمد إدلبي ٥٧-٩٠

● **الإشهاد على الطلاق في الفقه الإسلامي**

الدكتورة: روحيه مصطفى ٩١-١٣٦

● **مَدى قَبُولِ حُكْمِ القَاضِي ديانـة فِيْمَا خَالَفَ ظَاهِرُ الأَمْرِ بَاطِنَهُ**

الدكتور: ياسين بن ناصر الخطيب ١٣٧-١٩٦

● **التسوية عند الإمام مالك - دراسة منهجية نقدية**

الدكتور: عبد الرَّزاق خليفة الشايجي والدكتور: أمين محمد القضاة.....١٩٧-٢٢٤

● **الصحابي المجاهد النعمان بن مقرّن المزني**

الدكتور: صالح رمضان حسن ٢٢٥-٢٥٦

● **نزهة المشتغلين في أحكام النُّون السَّاكنة والتَّنوين**

الدكتور: صالح مهدي عباس الخضيري ٢٥٧-٢٨٦

● **دور الإشارة في التوضيح والبيان في ضوء الحديث النبوي «دراسة دلالية»**

الدكتور: السيد عبد السميع حسونة ٢٨٧-٣٥٠

● **زيادة «عن» في التركيب**

الدكتور: علي محمد النوري ٣٥١-٣٧٦

• **The Language of Power and the Power of Language in Higher Education in the Arab World: Conflict, Dominance and Shift**

Prof. Muhammad Raji Zughoul . . . . . 5 - 64

زيادة «عن» في التركيب

الدكتور: علي محمد النوري*

* أستاذ النحو والصرف المساعد ـ كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ملخص البحث

الحرف الزائد، عند النحويين، هو الذي يكون دخوله كخروجه من جهة الصناعة، فالتركيب دونه مستقيم، والمعنى بينٌ.

ولذلك نعته سيبويه - رحمه الله - في غير موضع من كتابه باللغو .

غير أنه ليس لغواً بالمعنى اللغوي العام للكلمة، وإنما هو لغوٌ بالنظر إلى الصناعة النحوية، ومقتضيات التركيب في الجملة العربية.

وإلا فالزائد إنما يكون لتقوية الكلام وتوكيده . كما قرره جل النحاة.

وزيادة الحرف، بهذا المفهوم، من سنن الكلام عند العرب، درجت عليه طرائقهم في التعبير، واستوت عليه أساليبهم في الخطاب.

وإذ نزل القرآن وفق ما كانت عليه العربية، لم يكن العرب ليتفهموه إلا على ما تعودوه من أنماط كلامهم وطرائق تعبيرهم، فألفوه في أرقاها وأقواها، وأبلغها وأفصحها، وأجزلها وأبهاها.

ولكن يظل النحويون - مع ذلك كله - يتهيبون من القول بالزيادة في الكلام العزيز، يدفعونها عنه ما أمكنهم الدفع، ويبعدونها عنه ما أمكنهم الإبعاد، سواء باللجوء إلى تضمين الفعل معنى فعل آخر يصل إلى مفعوله بذلك الحرف نفسه، أو باللجوء إلى تأويل الحرف بمعنى حرف آخر يصل به الفعل ذاته إلى مفعوله، أو يفيد به معنى جديدا.

وإذا بحروف الجر ينوب بعضها عن بعض، في الاستعمال، لسعة العربية ومرونتها - كما يقرره ابن جني.

---

(١) انظر الكتاب: ٤/٢٢١، في معرض حديثة عن «ما» الزائدة.

(٢) انظر السابق، والخصائص ٢/ ٢٨٤، والمغني ١/٣٤، ١٠٦، ٣٢٢، و ٢/٤٤٠.

غير أن كثيرا من الأفعال، في العربية، تختلف دلالتها إذا اتصلت ببعض حروف الجر، عنها إذا لم تتصل.

وحينئذ يكون القول بزيادة الحرف ضربا من الاعتساف، وبخاصة أمام تركيب قرآني، كما هو الشأن ههنا في القول بزيادة «عن».

وهو رأي صرح به أبوعبيدة في «مجازه»، ونسب أيضا إلى أبي الحسن الأخفش.

وقد ضعف بأن الفعل أفاد بـ «عن» معنى لم يكن ليفيده دونها. وبأن «عن» ليست من الحروف التي تزاد في التركيب عند جل النحويين.

وجاء ابن جني فزعم أنها تُزاد للعوض من أختها المحذوفة.

ثم أردف السيوطي أنها تزاد للضرورة. وقد بان لي أن الجلال - رحمه الله - صدر في ذلك عن لبس وتوهُّم. وجل من لا يَهِمُ، ولا تُشبَّهُ له الأشياء، عز وعلا.

البحث:

❖ الزيادة في اللغة والاصطلاح:

الزيادة في اللغة هي النماء والكثرة وهي في القول والفعل: تجاوز ما ينبغي. والزوائد: الزمعات اللواتي في مؤخر الرّحل، سميت كذلك لزيادتها.

ومنها زوائد الأسنان: ما ينبت بجانبها. وزائدة الكبد: القطعة الصغيرة المتعلقة بها.. والزيادة: ما زاد على الشيء.[٣]

وحروف الزيادة في الصرف معروفة وهي عشرة مجموعة في قولنا: «سألتمونيها».

أما زيادة حرف الجرّ في الاصطلاح النحوي فأن يكون دخوله في التركيب، من جهة الصناعة، كخروجه منه. فهو زائد بالنظر إلى مقتضيات الجملة العربية.

وقد صرح النحويون بأنه يكون إذّاك لتقوية الكلام وتوكيده.[٤]

غير أن التحرُّجَ من معنى الزيادة - وإن كانت من سنن الكلام العربي - جعلهم يعمدون أحياناً إلى التضمين، وهو باب واسع في العربية يرجعون إليه عند المضايق ويقدّمونه على غيره من التأويلات في توجيه ما جاوز معناه ظاهر لفظه.

وقد حدده ابن يعيش (٦٤٣هـ) بقوله: «والتحقيق في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر».[٥]

ولكن التضمين أوسع من هذا، وهو أن تُشْرَبَ الكلمةُ معنى أخرى من غير تقييد أو

---

(٣) انظر المعجم الوسيط (زيد) ١/٤٢٤.

(٤) انظر الكتاب ٤/٢٢١ والخصائص ٢/٢٨٤ والمغني ١/٣٤، ١٠٦، ٣٢٢ و ٢/٤٤٠.

(٥) شرح المفصل ٨/١٥.

تقدير.[٦] كأن يضمّن فعل معنى فعل آخر فيستعمل في التركيب استعماله مع ما يتبع ذلك من مقتضيات كالتعدية واللزوم، والتعدية بحرف بدل حرف، والتعدية بحرف وبغير حرف، والعطف بين المتباعدين بما يصح أن يعمل فيهما جميعاً، ونحوه...

وسيعرض كل ذلك في هذه المسألة - إن شاء الله تعالى.

❖ القول بزيادة «عن» مخالف لما قرره سيبويه وجل النحويين:

إذا استثنيت أبا عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ)[٧] فإنني لم أجد أحدا من القدماء قد قال بزيادة «عن» فى الاختيار صراحة في مصنف معين له.

وقد نسب أبو الفرج الجوزي[٨] (٥٩٧هـ) والقرطبي[٩] (٦٧١هـ) وأبو حيان[١٠] (٧٤٥هـ) والآلوسي[١١] (١٢٧٠هـ) هذا الرأي أيضا إلى أبي الحسن الأخفش (٢١٥هـ).

ولئن كنت لم أجده في «معانيه» فهؤلاء الثقات أبعد عندي عن تهمة الوهم أو اللبس.

ثم لعل هذا الرأي المنسوب للأخفش - في هذا الصدد - قد حوته مصنفات مفقودة للرجل، غير «المعاني». أو قد كان في مواطن ضائعة من «المعاني» نفسه.

---

(٦) انظر حاشية الأمير على المغني ١/١٢٧.

(٧) وقد اضطرب في سنة وفاته، فقيل: ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٠ (انظر الطبقات: ١٧٥-١٧٨، تاريخ العلماء: ٢١١-٢١٣. النزهة: ٨٤-٩٠، إشارة التعيين: ٣٥٠-٣٥١، البغية:٢/٢٩٤-٢٩٦) ووقع في الطبقات: ١٧٨ مايأتي: وتوفي سنة عشر ومائتين أو إحدى ومائتين، وقد قارب المائة، كذا قال ابن قتيبة: وأحال المحقق رحمه الله - على «المعارف» ٢٣٦ (ط.دارالكتب). غير أن في العبارة سقطا أو اختزالا. فإن كان الأخير، فهو تعويل على نباهة القارئ - كما يعمد إليه كثير من المتقدمين. ولكنه اختزال مخل بالعدد لأنه لم يقل أحد إن أبا عبيدة توفي سنة إحدى ومائتين (٢٠١هـ).

وإنما المراد «إحدى عشر ومائتين» على ما جاءت به عبارة «المعارف» نفسها.

ووقع أيضا في «تاريخ العلماء» ٢١٢ مايأتي: وجدت بخط أبي-رحمه الله: «عاش أبوعبيدة سبعا وتسعين سنة، وتوفي سنة عشرين ومائتين. عن ابن قتيبة».

وهذا وهم. وقد جاء المحقق في موضع آخر، بعبارة «المعارف» ٥٤٣ (ط.مصر ١٩٦٠م) وافية صوابا - كما تقدمت لك آنفا.

(٨) انظر زاد المسير ٦/٦٩.

(٩) انظر تفسير القرطبي ١٢/٣٢٣.

(١٠) انظر البحر٦/٤٧٧.

(١١) انظر روح المعاني ١٨/٢٢٦.

وكأنني أميل إلى هذا الاستنباط الأخير، استئناسا بعبارة القرطبي التي جاءت مقيدة لرأي أبي الحسن الأخفش - كما سيأتي - بموضع سورة النور.

قال الجوزي: «وفي«عن» قولان:

أحدهما: أنها زائدة. قاله الأخفش[١٢]».

وقال القرطبي: «وقال أبوعبيدة والأخفش «عن» في الموضع زائدة [١٣]». والموضع المقصود ههنا هو موضع سورة النور[١٤].

وقال أبوحيان: «وقال أبوعبيدة والأخفش «عن» زائدة[١٥]».

وقال الآلوسي: «وقال أبوعبيدة والأخفش: هي زائدة[١٦]».

ولم يفرد الأخفش أحداً من هؤلاء الثقات الأعلام بهذا الرأي دون أبي عبيدة غير الجوزي في«زاده». وما كان لعالم أن يُفرَد برأي ما، في تأويل النص العزيز، لو لم يكن للناقل المفرد[١٧] مستند وثيق. وكأنَّ أبا عبيدة في هذا الرأي خالف لسالف.

وجاء أبو الفتح ابن جني(٣٩٢هـ) من بعدُ، فجوز في بعض كتبه[١٨] أن تزاد عوضا من أخرى محذوفة.

ثم لحق السيوطي(٩١١هـ) فأضاف زيادتها في الضرورة [١٩].

ولئن سكت جل النحاة الأقدمين عن هذه المسألة لأنها عندهم من تحصيل الحاصل -

---

(١٢) زاد المسير ٦٩/٦.

(١٣) تفسير القرطبي ٣٢٣/١٢.

(١٤) من الآية ٦٣.

(١٥) البحر ٤٧٧/٦.

(١٦) روح المعاني ٢٢٦/١٨.

(١٧) بصيغة اسم الفاعل.

(١٨) انظر التمام في تفسير أشعار هذيل: ٢٤٦، والخصائص-٣٠٥/٢-٣٠٦ والارتشاف٤٤٨/٢ والمغني (حاشية الأمير) ١٢٦/١-١٢٧-١٣٠، وشرح التصريح ١٢/٢.

(١٩) انظر الهمع ١٩٢/٤.

كما يقال- إذ يكادون يجمعون على أن «عن» لا تزاد، فإن سيبويه - رحمه الله- أبى إلا أن يُنصَّ على ذلك صراحة.

قال:... «وكما تقول»: نُبِّئت زيدا يقول ذاك أي عن زيد، وليست «عن» و«على» ههنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿**وكفى بالله شهيدا**﴾[٢٠]، و«ليس بزيد»، لأن «عن» و«على» لا يفعل بهما[٢١] ذاك، ولا بـ « من» في الواجب» [٢٢].

فإذا كانت «الباء» تزاد في المثبت في نحو قوله تعالى: ﴿**كفى بالله شهيدا**﴾ والتقدير: كفى الله شهيدا، وتزاد في المنفي في نحو: «يسأل عنها» والتقدير: ليس زيدا.

وإذا كانت «من» تزاد في المنفي فقط في نحو: «ما في الدار من أحد» والتقدير: «ما في الدار أحد»، فإن «عن» و«على» لا تكونان - عند سيبويه - زائدتين أصلا، لا في الواجب ولا في النفي.

وقد وقف جل النحويين عند هذا الأصل الذي أصَّلَهُ سيبويه فلم يتجاوزوه، كما فعل الزمخشري (٥٣٨هـ) في «مفصله» وابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرحه عليه[٢٣] والمالقي (٧٠٢هـ) في «رصفه»[٢٤] وغيرهم كثير.

ثم جاء بعض المتأخرين فخالفوا ما قرره سيبويه -رحمه الله- وزعموا أن «عن» - كما سنرى- تزاد للتعويض من أخرى محذوفة[٢٥]، وتزاد ضرورة[٢٦]. ولم يقل بهذا الأخير أحدٌ - فيما تبينت - غير السيوطي.

---

(٢٠) من الآية: ٧٩، و١٦٦ من سورة النساء، وكذا ٩٦ من سورة الإسراء، وكذا : ٢٨ من سورة الفتح.

(٢١) في أصل «الكتاب» «بها» وهو تصحيف مطبعي.

(٢٢) الكتاب ١/٣٨.

(٢٣) انظر شرح المفصل ٨/٣٩-٤٢.

(٢٤) انظر رصف المباني: ٤٢٩- ٤٣٢ ولعل هذا ينفي ما كان نقله السيوطي في ترجمة المالقي عن صاحب «النضار» من أنه كان لا يقرأ كتاب سيبويه، ولذلك فهو عندهم - على علمه بالنحو- لا يعرف شيئا. (انظر البغية ١/٣٣١) اذ يحتمل أن يكون المالقي قد قرأ «الكتاب» سرا دون أن يتباهى بالجهر به، لأنه يعلم أن في ترك قراءة «الكتاب» - في غرف المغاربة، بل والنحويين جميعا- عيبا ما وراءه عيب.

(٢٥) انظر المغني(+الحاشية)١/١٣٠، شرح التصريح ١/١٦ شرح الأشموني١/٤٧١ والهمع ٤/١٦٣.

(٢٦) انظر الهمع ٤ /١٩٢.

❖ أبو عبيدة وزعمه بزيادة «عن» في الاختيار: عرض وتفنيد:

ومهما كان الأمر مع هؤلاء- كما سيأتي بيانه - فإنه يظل أقل وطأ منه مع أبي عبيدة (٢٠٩هـ). إذ لم يذهب أحد من أهل العربية مذهبه من القول بزيادتها في سعة الاختيار[٢٧]، وأي اختيار! في القرآن الكريم.

قال في «مجازه» في قوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾[٢٨]: «مجازه: «يخالفون أمره»، سواء. و«عن» زائدة.»[٢٩]

ولا يشفع لأبي عبيدة - رحمه الله- أن هذا رأي للأخفش -كما تقدم- تناقله الثقات من لدن، الجوزي إلى الآلوسي، وأنهما معاً (الأخفش وأباعبيدة) قد انفردا بذلك عن جميع النحويين.

ولا يشفع له أيضا أن يكون الأخفش أول من ذهب هذا المذهب، - وهو من هو في النحو-، وأن أبا عبيدة تبع له.

ذلك لأن أباعبيدة - رحمه الله - لم ينسب الرأي إلى علم آخر، حتى يكون هو مجرد ناقل، فتخف تبعته. ولأنه ذكر الرأي بعبارة صريحة لا تحتمل الاعذار له بوجه من الوجوه.

ولأن مذهب الأخفش - وإن تناقله ثقات غير متهمين - لم يرد - لحسن حظ الرجل- في مصنف له معين. وإن كان يستشف من عبارة القرطبي- رحمه الله - النص على أن رأي الأخفش في موضع سورة النور من «معانيه» - كما تقدم.

والظاهر أن «عن» في هذا الموضع مرادة قصدا للتعبير، بأصل معانيها، عن قصد مخالفة الأمر، وتعمد مجاوزة الحد. إذ يختلف الذنب من العمد إلى السهو، ويختلف تبعا لذلك، عقاب هذا عن عقاب ذاك.

---

(٢٧) وقع في الهمع ١٩٢/٤: «خلافا لأبي عبيد، حيث أجازها في الاختيار». كذا! وهو تصحيف لأبي عبيدة. ولكن اللافت للانتباه أن المحقق لبس عليه الأمر فقال: «لاندري من المقصود بهذه الكنية؟ ، في «البغية» عالمان كنيتهما: «أبوعبيد...» وجاء بالقاسم بن سلام وبالبكري. مما يشعر بضلوعه في الوهم!

والمسألة وصاحبها أشهر في كتب النحو من أن يهم في مثلها الدكتور عبد العال سالم مكرم!

ثم هي في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة: ٦٩/٢. وهو مظنة آراء الرجل النحوية- إن كانت له آراء نحوية.

(٢٨) من الآية ٦٣ من سورة النور.

(٢٩) مجاز القرآن ٦٩/٢.

فحرف الجر «عن» دل هنا - كما يقول الجواري - على تقيّد الفعل به ليستفاد مع المخالفة معنى الإصرار والعناد والإعراض عن أمر الله قصدا، وإلا فالمخالفة المطلقة قد تكون عن غلفة أوجهل أو عدم مبالاة، وهي إذاً لا تنطوي في حكم أن تصيب المخالف فتنة أو عذاب أليم».[٣٠]

ويرى الجواري أن حروف الجر قيود معنوية قد يقتضي المقام إثباتها أو حذفها والاستغناء عنها، وهي تحدد علاقة الفعل بما يتأثر به إذا كان الفعل لا يصل إلى مفعوله عادة إلا بواسطتها، وتقيد معناه إذا كان مما يصل بنفسه.[٣١]

وليس هذا من المعاني التي استنبطها المحدثون، أو جاء بها الجواري، في هذه الآية، وإنما هو من البدائه اللغوية عند القدماء، وكأنها لم تغب عن ذهن أحد منهم إلا عن أبي عبيدة - رحمه الله.

ف «عن» ههنا صلة للفعل «خالف» لأنه تضمّن معنى الصد أو الإعراض أو الخروج. بل إنّ منهم من يرى أن هذا الفعل إذا تعدى بـ«عن» أفاد معنى الصد دون تضمين[٣٢].

وكذلك يتبين أثر الحرف في الفعل بحيث يوجهه لأداء معنى لم يكن ليفيده دونه.

ذلك أنّ «خالف عن الشيء» تركيب معروف في العربية يختلف معناه عن «خالف الشيء»، كما أنّ «خلف الرجل أصحابه» ليس بمعنى «خلف الرجل عن أصحابه» وأنّ «خالفه الشيء» ليس بمعنى «خالفه إلى الشيء»[٣٣].

وكذلك تعلم صدق ما قرره حذّاق النحويين من أمّهات المعاني لحروف الجر، وإلا فما مرادهم إذا قالوا: إن «عن» للمجاوزة ولما عدا الشيء[٣٤].

---

(٣٠) نحو القرآن : ٥٥.

(٣١) انظر السابق.

(٣٢) انظر الزاد:٦٩/٦، تفسير القرطبي:٣٢٣/١٢، البحر:٤٧٧/٦، فتح القدير٥٨/٤، روح المعاني٢٢٦/١٨ سورة النور: دراسة تحليلية نحوية (ر.ماجستير للباحث، مخطوطة) ٣٩٢.

(٣٣) انظر الصحاح (خلف) ١٣٥٣/٤-١٣٥٨، والتهذيب (خلف)٤١٧،٣٩٣/٧، والاساس ١٧٣. يقال: خلف فلان عن أصحابه: إذا لم يخرج معهم. وقولهم: هو يخالف الى امرأة فلان. أي يأتيها إذا غاب عنها.

(٣٤) ولم يذكر لها سيبويه - رحمه الله - من معنى سواه. انظر الكتاب ٢٢٦/٤

ولم أجد أحدًا من اللغويين والنحويين جميعا قد قال بزيادة «عن» في مثل تلك التراكيب غير أبي عبيدة، وإن كان الفعل يصل إلى معموله من جهة الصناعة النحوية، بنفسه دونها. وإنّما أدركوا -كما تقدم- أنّ معنى التركيب، وهي فيه، يختلف عنه، وهو خلو منها.

أما أبوعبيدة فيبدو أنه كان ضعيفا في النحو -على ما أشار إليه مترجموه - ولم يرد ذكره في النحويين، ولم يصنف قط على أنه كذلك[٣٥].

وما تجد له من آراء في هذا الفن[٣٦] فهي على سبيل المشاركات ليس غير، منها ما قبل ومنها مارد، شأنه في ذلك شأن أبي زيد (٢١٥ هـ) والأصمعي(٢١٦هـ) وأبي عبيد(٢٢٣هـ) واليزيدي (٢٢٥هـ) وابن الأعرابي (٢٣١هـ) وأبي حاتم(٢٥٥هـ) وغيرهم.

ولئن كان أبو عبيدة من أجمع الناس للعلم، وأعلمهم باللغة والغريب وبأيام العرب وأخبارها وأنسابها، ومن أكثر الناس رواية وأبصرهم بجميع الفنون، فإنه كان، مع علمه ذاك، إذا قرأ البيت من الشعرلم يقم إعرابه وينشده مختلف العروض، بحيث يكون ملفقاً صدره من بحر وعجزه من آخر. وكان يخطئ إذا قرأ القرآن نظراً، وكان ربما لحن وصحف في مروياته.

وكان أبوه يهوديا، وكان شعوبيا يبغض العرب، مما حدا به أن يضع في مثالبهم مصنفا. وقد عيب عليه تأليفه كتاب «المجاز في القرآن» لأنّه فسّر ذلك برأيه، حتى رُوِيَ عن الفراء أنّه قال: «لو حمل إليّ أبوعبيدة لضربته عشرين في كتـاب المجاز[٣٧].

وروي عن أبي حاتم أنه قال:... «إنه لكتاب ما يحل لأحد أن يكتبه، وما كان شيء أشد علي من أن أقرأه قبل اليوم، ولقد كان أن أضرب بالسياط أهون عليّ من أن أقرأه. ما يجوز لأحد أخذه... إنه أخطأ وفسر القرآن على غير ما ينبغي..... وما يحل لأحد أن يقرأه إلا على شرط إذا مر بالخطأ أن يبيّنه ويغيّره[٣٨]».

---

(٣٥) لذلك لا تجد له ذكرا في «نشأة النحو للطنطاوي» ولا في «المدارس النحوية» لشوقي ضيف، وإذا كان ترجم له في «طبقات» الزبيدي و«إنباه» القفطي و«إشارة» اليماني و«بغية» السيوطي وغيرها فلأن هذه المصادر قد جمعت بين اللغويين والنحاة. على أن ضعف أبي عبيدة ليس سببه هذا الموضع، لأن العالم لا يحكم عليه بالتمكن أو الضعف من أجل موضع واحد وإلا فقد عزي هذا الرأي إلى الاخفش من قبل.

(٣٦) وقد أحصي له في «الهمع» نحو من عشرين موضعا. وليست كلها في النحو. انظر الهمع ٣١٥/٧ .

(٣٧) انظر طبقات الزبيدي:١٧٥-١٧٨، النزهة ٨٤-٩٠، الاشارة ٣٥٠-٣٥١، البغية ٢٩٤/٢- ٢٩٦.

(٣٨) طبقات الزبيدي ١٧٦ .

ولو لم يحمل هذا على «ردة الفعل» ضد من جاهر بشعوبيته، أو على «التغابط»[٣٩] بين العلماء المتعاصرين، لكان مدعاة ألاّ ينظر في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة، وألاّ يستفاد منه. وإلا فقد جاء عن أبي حاتم نفسه أنه قرأه على طلبته وسمعوه منه[٤٠].

وعلى أي من الوجهين حمل كلام معاصريه، فإنّ ذلك لا يكاد يغيّر من ضعف أبي عبيدة في النحو، ومن أنّه هو والأصمعي أقل حظاً فيه من أبي زيد الأنصاري[٤١] ومن أنّ الأصمعي أعلم به منه[٤٢]

ولئن كان أبوعبيدة صاحب معرفة بالغريب وأيّام العرب، فهو بليد النظر في باب النحو ومقاييسه[٤٣].

وكذلك ترى أنّ قوله بزيادة «عن» في الاختيار، بناء على ما ذهب إليه في تلك الآية الكريمة من سورة النور، متهافت لا يقوى. ولذلك لا تجد من حذاق النحويين من اعتد به أو أشار إليه[٤٤].

ومن نقله من النحاة فمن باب إسناد الرأي إلى أهله[٤٥]، أو ليعرض على محكّ العقول فتصدّى له بالنقد والمفاتشة. وليس ليتبع أو يؤخذ به. ولم أجد -فيما علمت- من انتصر لهذا الزعم أو احتجّ له، وأنّى له ذلك ؟.

على أن الذين لم يجنحوا إلى تضمين فعل المخالفة ههنا معنى الصد أو الإعراض أو الخروج، ليتجه التركيب «بعن» من جهة الصناعة، مالوا إلى توجيه الحرف نفسه بمعنى «بعد». وهو قول حذّاق النحويين من لدن الخليل وسيبويه إلى آخر من هنالك.

وقد أخذ به ابن عطيه(٥٤٢هـ)[٤٦] وغيره من المفسرين. وتقدير الكلام، على هذا الوجه: فليحذر الذين يخالفون بعد أمره. كما قال امرؤ القيس:

---

(٣٩) أثرتها لأنها أليق بالعلماء من «التحاسد».

(٤٠) انظر الطبقات ١٧٦. وقد يوجه ذلك على الالتزام بشرطه من تبيين الخطأ وتغييره. فتأمله.

(٤١) انظر النزهة ٨٨.

(٤٢) انظر تاريخ العلماء ٢١٣.

(٤٣) انظر التهذيب للأزهري (عشا) ٥٧/٣.

(٤٤) كما فعل الزمخشري وابن يعيش وابن هشام والأشموني والمالقي وغيرهم.

(٤٥) او من باب النزاهة العلمية – كما نعبر اليوم.

(٤٦) انظر المحرر الوجيز ٥٥٦/١٠.

وتُضحي فتيتُ المسك فوق فراشها

نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضّل

أي بعد تفضّل.

ومنه قوله تعالى: ﴿ففسق عن أمر ربه﴾[٤٧] أي بعد أمر ربه[٤٨].

ومنه أيضا قوله جلّ وعلا: ﴿عما قليل ليصبحنّ نادمين﴾[٤٩] أي بعد قليل، و«ما» زائدة.

وقول الحارث بن عباد البكري:

قرّبا مربط النعامة[٥٠] مني

لقحت حرب وائل عن حيال

وقول العجّاج:

❖ ومنهل وردتّه عن منهل ❖

أي «بعد» في ذلك كله[٥١].

❖ ابن جني والقول بزيادة «عن» للعوض:

أما زيادتها للتعويض من أخرى محذوفة فرأي جوّزه ابن جني(٣٩٢هـ) في بعض كتبه، كما جوّز أن تزاد «الباء» و «على» للغرض نفسه[٥٢].

وجاء ابن مالك (٦٧٢هـ) في «شرح التسهيل» فأخذ بذلك الرأي، فجوّز، بالقياس عليه، أن تزاد للعوض حروف أخر ك «إلى» و «في» و «اللام» و «من»[٥٣]، دون أن يناقش المقيس عليه أو يحاور صاحبه.

(٤٧) الكهف: من الآية: ٥٠

(٤٨) انظر الزاد: ٦٩/٦، تفسير القرطبي ٣٢٣/١٢، رصف المباني:٤٣٠، البحر: ٤٧٧/٦، فتح القدير:٥٨/٤، روح المعاني: ٢٢٦/١٨، وسورة النور: دراسة تحليلية نحوية (ر. ماجستير مخطوطة للباحث) ٣٩٢.

(٤٩) المؤمنون: ٤٠

(٥٠) النعامة: اسم فرسه.

(٥١) انظر رصف المباني: ٤٣٠- ٤٣١.

(٥٢) انظر التمام: ٢٤٦، والارتشاف ٤٤٨/٢، والمغني (+ حاشية) ١٢٦/١-١٢٧، ١٣٠ وشرح التصريح ١٦/٢.

(٥٣) انظر الارتشاف ٤٥٤/٢-٤٥٥، والهمع ١٦٣/٤-١٦٤

وتناقل النحويون من بعد، في هذا الصدد، شاهداً شعرياً يتيما، وهو بيت لزيد بن رزين بن الملوّح [٥٤] يقول فيه:

أتجزع إن نفس أتاها حمامها

فهلاّ التي عن بين جنبيك تدفع[٥٥]

قال ابن هشام (٧٦١هـ) : «قال ابن جني: أراد فهلاّ تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت «عن» من أول الموصول وزيدت بعده»[٥٦].

والمسألة ليست في موضع «عن» قبل الاسم الموصول أو بعده، حتى إذا كانت ههنا فهي زائدة، وإذا كانت هنالك فليست كذلك، وإنّما تكمن المسألة في متعلّق «عن» ووصوله بها إلى معموله إن كان ممّا لا يصل إليه إلاّ بها. ولا التفات حينئذ إلى قول الشيخ الأمير – رحمه الله – بعد أن أورد الرواية الأخرى للبيت:

❖ فهل أنت عما بين جنبيك تدفع ❖

من أنه لا شاهد فيه [٥٧]إذ لم تغير هذه الرواية من أمر«عن» شيئاً. فهي –إذا التزم بكلام ابن جني– ما تزال، من حيث الموضع، قبل الاسم الموصول. غير أنّه في هذه «ما»، وفي الأخرى «التي». وكلاهما اسم موصول يفتقر إلى صلة.

فقولنا: «دفع عنه» بمعنى حماه ووقاه، وهو قريب أو مرادف لقولنا: «دافع عنه» ومختلف عن قولنا: «دفعته»[٥٨].

وأصل التركيب في هذا البيت:

– فهلاّ تدفع الحمام عن التي بين جنبيك، أي فهلاّ تدفع الموت عن نفسك.

(٥٤) شاعر، فارس من بني مر بن بكر (انظر حاشية الأمير ١/١٣٠).

(٥٥) شاعر، فارس من بني مر بن بكر (انظر حاشية الأمير ١/١٣٠).

(٥٦) المغني (+حاشية) ١/١٣٠ وانظر شرح التصريح ٢/١٦.

(٥٧) انظر حاشية الأمير على المغني الموضع السابق.

(٥٨) انظر الصحاح (دفع) ٣/١٢٠٨.

فعن - كما ترى - متعلقة بالفعل «تدفع» وهي التي أوصلت أثره النحوي والمعنوي إلى المفعول الثاني (وهو: التي بين جنبيك = بمعنى نفسك).

وسواء أوضعت قبل الاسم أم بعده - وإن كانت الصناعة تقتضى هذا أو ذاك - فهي لا تنفكّ لفظاً ومعنى عن متعلّقها، ذلك أننا لو حاولنا أن نهمل «عن» المذكورة على هذا النحو، في هذا البيت، لأنّها زائدة عوضاً - كما قيل - وبحثنا عن الأخرى المحذوفة، وهي التي أوصلت الفعل إلى معموله، لكان التركيب على النحو الآتي:

فهلاّ التي عن بين جنبيك تدفع عنها، أو لكان - كما وصف في كلام ابن جني - على الوجه الآتي:

فهلاّ عن التي عن بين جنبيك تدفع[٥٩].

ولئن كان هذا التركيب بصيغتيه تصورا ذهنياً مجرّداً، لأنّ المستعمل الوارد في البيت خلافه، فإنه يظل تركيباً سمجاً ممجوجا. ولاضطررنا، مع ذلك، إلى القول بأن «عن» المحذوفة هي صاحبة العمل النحوي والأثر المعنوي دون سواها، ولكنه تعسّف وتعجرف - كما يقول ابن جني - نحن في غنىً عنه. واللغة في أصل وظيفتها وعاء للمعاني، والعلاقة[٦٠] بين الوعاء وما فيه، علاقة مطردة سلبا وإيجابا، صفاء وكدراً.

وقد بان لي في هذا البيت وجه، أرجو من الله أن يكون صوابا وتوفيقا. ذلك أن السامع المعتاد[٦١]، ذا العقل الحصيف والقلب الذكي، إذا سمع قول القائل:

❖ فهلاّ التي عن بين جنبيك تدفع ❖

لن يجد، بداهة، متعلّقا لـ «عن» المذكورة إلا الفعل «تدفع»، سواء أكان ذلك على مقتضى التركيب أم على مقتضى المعنى.

وإنّما اضطرّ الشاعر أن يقدم ويؤخر -وهما من الضرائر- بما يوافق عروضه وقافيته. وليست «عن» في هذا البيت زائدة لا عوضاً ولا ضرورة.

---

(٥٩) روعي في الوجهين صياغة الشاعر.

(٦٠) أو ما يعبر عنه اليوم بالتفاعل.

(٦١) ليس من شرطه أن يكون نحويا ضليعا.

وعليه فحمل هذا البيت على ضرورة التقديم والتأخير، في الشعر، أولى من حمله على ما زعم من زيادة «عن» للتعويض.

وحينئذ يصح أن يقال: لا شاهد فيه من جهة النحو، وإن كان يصلح أن يستشهد به من جهة الضرائر الشعرية، دون أن نقع في تقدير مجحف أو تأويل مغرب، ويفسد علينا الوعاء وما حواه.

* السيوطي والقول بزيادة «عن» للضرورة: تفرّد واهم:

وأما ما جاء من زيادة «عن» ضرورة فهو قول انفرد به السيوطي - كما تبينت - وخالف به جميع النحويين.

وأعتذر إلى الشيخ الجليل، الإمام الفاضل، والعلامة الفَهَّامة، أن أشرت إلى أنّه كان قد صدر في زعمه ذاك عن وهم. وكلنا نخطئ ونهم، ونفهم على غير وجه، ونغلو في حكم، ونجور في تقرير، إلا أن يسدّدنا الله (وما توفيقي إلا بالله)[٦٢].

وليس ما ستراه نقصا في حق الجلال السيوطي - رحمه الله - ولا كمالا في حقي، وإنما واجب العلم على العلماء، أن يجتهدوا ويقاربوا ويسدّدوا فإن أصابوا فبفضل الله وتوفيقه وإن أخطؤوا فقد وقع أجرهم على الله، واستبان عجز البشر(وخلق الأنسان ضعيفاً)[٦٣]. وحسب العالم أن تحصى هفواته.

قال السيوطي - رحمه الله:

«وزيادتها ضرورة كقوله:

❖ فأصبحن لايسألنه عن بما به ❖

خلافاً لأبي عبيدة[٦٤] حيث أجازها في الاختيار، واستدل بقوله تعالى: ﴿**فليحذر الذين يخالفون عن أمره**﴾[٦٥]: أي أمره»[٦٦].

(٦٢) من الآية ٨٨ من سورة هود.

(٦٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٦٤) أشير آنفا إلى إثباته في الأصل: خلافا «لأبي عبيد» وضلوع المحقق في وهمه رغم تنبهه إلى مثله كثير في أثناء عمله.

(٦٥) من الآية ٦٣ من سورة النور.

(٦٦) الهمع ١٩٢/٤ وانظر «المجاز» ٦٩/٢.

والظاهر أن هذا اجتهاد من السيوطي ليردّ به زعم أبي عبيدة، لأن القول بزيادة «عن» ضرورة أهون من القول بزيادتها اختيارًا. فأن تزاد في الشعر أخف وطأً من أن تزاد في القرآن. ولكن ليس من شرط المجتهد أن يصيب، وإن كان لكل مجتهد نصيب.

ذلك أنّ هذا الوجه الذي استشهد عليه بالبيت السالف لم يقل به أحد من النحويين من قبله، ولا تابعه عليه أحد منهم من بعده. والبيت للأسود بن يعفر[٦٧] وهو، تامّ، كما يأتي:

فأصبحن لا يسألنه عن بما به

أصَعَّدَ في عُلوِ الهوى أم تَصوَّبا

هذه هي الرواية الشائعة. ورواية الفراء: «يسلنه» مكان «يسألنه» و«غاوي» مكان «علو»[٦٨].

والنحويون، من لدن الفراء(٢٠٧هـ) إلى آخر من هنالك، لم يستشهدوا بهذا البيت على زيادة «عن» وإنما على زيادة الباء -كما سيأتي.

وقد نوع السيوطي - رحمه الله - استشهاده بهذا البيت إلى ثلاثة أوجه:

أ- على زيادة الباء في المجرور بغيرها توكيدا قال: «وتزاد توكيدا في مواضع ستة، وهي الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد، وهي مذكورة في محالّها.

ومن غريب زيادتها أنّها تزاد في المجرور كقوله:

«فأصبحن لا يسألنه عن بما به»[٦٩].

وقد نص ابن جني (٣٩٢هـ) على ذلك من قبل حين قال:

«وأما قول الآخر:

فأصبحن لا يسألنه عن بما به

أصعَّد في عُلو الهوى أم تصوَّبا

فإنه زاد الباء، وفصل بها بين «عن» وماجرته وهذا من غريب مواضعها[٧٠]».

---

(٦٧) انظر ديوانه صنعة نوري حمود القيسي - بغداد ١٩٦٨م/صـ٢١ وفي شواهد العيني على الأشموني٢/٩١ وكذا شرح التصريح ٢/١٣٠ «: الأسود بن جعفر» بالجيم. ورواية الاخير «فأصبح» مكان «فأصبحن».

(٦٨) معاني الفراء ٣/٢٢١.

(٦٩) الهمع ٤/١٦٢ .

(٧٠) سر الصناعة ١/١٣٦.

وإنما زيدت «الباء» لتوكيد«عن». وهو أيسر مأخذا وأقل شذوذا من توكيد الحرف الواحد بنفسه كما في قول الأسدي:

فـلا والله لا يُـلْـفَـى لِـمَـا بـي

ولا لِـلِـمَـا بـهـم أبـداً دواءُ

وذلك لاختلاف اللفظين نوعا لأن «عن» غير «الباء»، ولاختلافهما عددا لأن «عن» على حرفين، و«الباء» على حرف واحد.

وصح توكيد هذه بتلك لأنهما في السؤال بمعنى. فهو توكيد بالمرادف وليس بالمجانس كشأن اللام في بيت الأسدي[٧١].

غير أنني وجدت كلام الفراء – وهو من أوائل من استشهدوا بهذا البيت كما علمت– ضاربا في غرضين:

– أحدهما: زيادة الباء توكيدا لفظيا لأختها.

– والآخر: زيادتها لضرورة الشعر.

قال أبو زكريا –رحمه الله – في قوله تعالى ﴿ **والظالمين أعد لهم**﴾[٧٢] «:..... وهي في قراءة عبدالله[٧٣] ﴿**وللظالمين أعد لهم**﴾ فكرر اللام في (الظالمين) وفي (لهم) وربما فعلت العرب ذلك. أنشدني بعضهم:

أقـول لـهـا إذا سـألت طـلاقـا

إلامَ تُـسـارعـيـن إلـى فـراقـي[٧٤]

(٧١) انظر شرح الأشموني ٢/٩٠-٩١، وشرح التصريح ٢/١٣٠.

(٧٢) من الآية ٣١ من سورة المرسلات.

(٧٣) أي ابن مسعود – رضي الله عنه.

(٧٤) يريد أنه كرر «إلى» مرتين وفي ذلك نظر فـ«إلامَ» استفاهم بمعنى «لِمَ » و«إلى» الثانية صلة «تسارعين» .

وأنشدني بعضهم:

فأصبحن لا يَسلُنه عن بما به

أصعَد في غَاوي الهوى أم تصوَّبا

فكرر الباء مرتين. فلو قال: لايسلنه عما به، كان أبين وأجود. ولكن الشاعر ربما زاد ونقص ليكمل الشعر[٧٥]...»

فأنت لا تكاد تفهم من عبارات الفراء الآتية:

«فكرر اللام»، «وربما فعلت العرب ذلك»، «فكرر الباء مرتين»، «فلو قال: لا يسلنه عما به كان أبين وأجود».

لا تكاد تفهم منها غير التنصيص على أن الحرف الزائد المكرّر[٧٦] لصنوه الأصلي إنما هو توكيد لذلك الصنو لا لغيره مما هو بمعناه.

ولا نكاد نجد - للأسف - صدًى لهذا الرأي عند المتأخرين، مثلما وجدنا- كما تقدم- رأيهم القائل بأن «الباء» الزائدة ههنا توكيد لِـ «عَن».

والحاصل، أن هذه المفاتشة قد أفضت بنا إلى رأيين في مسألة التوكيد في هذا البيت:

- أحدهما: التوكيد بالمرادف، أي أن «الباء» الزائدة توكيد لِـ«عَن»، على أساس أنهما مترادفان في صلة بعض الأفعال ومن أهمّها السؤال. وهو الرأي المشهور المتداول.

- والآخر: التوكيد اللفظي، أي أن «الباء» الزائدة توكيد «للباء» الأصلية وليست توكيدا لِـ «عَن» - كما سبق- وهو رأي الفراء - رحمه الله.

ب- على زيادة «الباء» لضرورة الشعر. وقد جاء ذلك في مبحث الضرائر، وهو مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر، ولا تجوز في غيره[٧٧].

(٧٥) معاني الفراء ٣/٢٢٠ - ٢٢١.

(٧٦) يكسر الراء المشددة، على اسم الفاعل.

(٧٧) انظر الهمع ٥/٣٣٢ .

قال الشيخ - رحمه الله - : «زيادة الجارّ على جارّ مثله لفظا كقوله:

❖ ولا للما بهم أبدا دواء ❖

أوتعدية كقوله:

❖ فأصبحن لا يسألنه عن بما به[٧٨] ❖.»

والمراد بقوله: «تعدية» أن «عن» و«الباء» كلتيهما تصلح أن يتعدّى بها «سأل» ههنا، غير أن «عن» أصل في السؤال من الباء.

وقد حكي عن العرب «رميت بالقوس»، و«رميت عن القوس»، و«رميت على القوس»[٧٩].

ولا شك أن السيوطي قد أفاد من الفراء في هذا الوجه الثاني من أوجه استشهاده ببيت الأسود. وهو أن فيه شاهدا على زيادة «الباء» ضرورة.

ج - على زيادة «عن» لضرورة الشعر أيضا، وهو ما لم يستشهد عليه أحد غير السيوطي - كما تقدم- لا بهذا البيت ولا بآخر سواه.

ويبدو أنه التبس عليه القول بزيادة «الباء» في هذا البيت بالقول بزيادة «عن» فحصل ما حصل.

ولا أظنّ أنه قاس زيادة إحداهما على الأخرى، لأنّ ذلك يفضي إلى أن البائين كلتيهما غير زائدتين، وهو محال. ويصير تقدير الكلام:

❖ فأصبحن لا يسألنه بما به ❖

وإذّاك، لابد من تقدير زيادة الباء الأولى، ويصير الكلام:

❖ فأصبحن لا يسألنه ما به ❖

وهو - وإن كان جائزا صوابا، - إلا أنه يضطر معه إلى القول بزيادة الحرفين جميعا «عن» و«الباء». وهذا لم يقل به أحد من النحويين. ولا أظن السيوطي قد رنا إليه.

---

(٧٨) السابق ٣٤٨/٥.

(٧٩) انظر الكتاب ٢٢٦/٤ - ٢٢٧ والمغني (+حاشية) ١٣٠/١ و الهمع ١٩٢/٤.

وهب أنه كان، فقد تقدّم لك أن «عن» آصل في صلة «السؤال» من الباء، فحكم على هذه بالزيادة دونها. والحكم بزيادة الفرع أولى منه بزيادة الأصل.

وهكذا نخلص معاً إلى أن القول بزيادة «عن» متهافت جدا، في الاختيار والاضطرار على حد سواء، والله أعلم بالسر وأخفى.

❖ خاتمة بأهم النتائج:

وهكذا يمكن أن نجمل أهم النتائج التي أفضى إليها هذا البحث في الأمور الآتية:

١. أن «عن» ليست من الحروف التي تزاد في التركيب عند سيبويه وجلّ النحويين.

٢. أن القول بزيادة «عن» في الاختيار وسعة الكلام بحجة أنّ الفعل في آية «سورة النور» يصل إلى معموله دونها وأن التركيب يستقيم بغيرها – وإن نسب إلى أبي الحسن الأخفش – فقد تولّى كبره أبو عبيدة. وهو قول متهافت عند النحويين قدماء ومحدثين من الجهتين جميعاً:

– من جهة الفعل لأن «خالف» أفاد بـ «عن» معنى الصدّ والإعراض بقصد وإصرار، وهو ما لم يكن ليفيده بغيرها.

– من جهة الحرف لأن «عن» حمل على معنى «بعد» في كثير من النصوص والشواهد.

٣. أن القول بزيادة «عن» للتعويض من أخرى محذوفة قول مستحدث، ذهب إليه ابن جني، وتابعه عليه ابن مالك في حروف أخر كـ «إلى»، و«في» و«اللام»، و«من».

وهو ضرب من الاستدراك على النحاة السابقين، لأن التعويض لم يكن عندهم معروفاً من المعاني التي تزاد لأجلها الحروف في التركيب.

ترى هل غاب ذلك عنهم؟ فسبحان من يهب ما يشاء لمن يشاء!.

٤. أن القول بزيادة «عن» للضرورة قول متأخّر جداً تفرّد به السيوطي– رحمه الله. وقد تبيّن لي أنه واهم في ذلك، لأن الشاهد الشعري الذي بنى عليه رأيه إنما استشهد به النحويّون – وهو معهم في موضع آخر – على زيادة الباء، ليس غير.

اهـ.

«ثبت بأهم المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- أخبار النحويين البصريين.

للقاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨هـ) تحقيق طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي،

ط/١- شركة مكتبة ومطبعة الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

٣- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين.

لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (٧٤٣هـ).

تحقيق د/ عبد المجيد دياب.

ط/ ١- شركة الطباعة العربية - السعودية - الرياض ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي.

تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس.

مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر.

١٤٠٤هـ- ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٤م - ١٩٨٧م.

٥- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي(٣١٦ هـ).

تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، ط/١ - مؤسسة الرسالة بيروت:١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦- الأعلام. لخير الدين الزركلي.

ط/٥ - دار العلم للملايين - ١٩٨٠م.

٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة. للوزير جمال الدين القفطي (٦٢٤هـ)

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

ط/١- دار الفكر العربي - القاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨- البحر المحيط (تفسير أبي حيان)، لأثير الدين محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الاندلسي الغرناطي

ط/٢- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي.

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/١ - مطبعة البابي الحلبي وشركاه: ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

١٠- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم. للقاضي أبي المحاسن الفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (٤٤٢هـ).

تحقيق د/عبد الفتاح محمد الحلو.

مطابع دار الهلال - الرياض: ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م

١١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك.تحقيق : محمد كمال بركات.دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

١٢- التمام في تفسير أشعار هذيل، مما أغفله أبو سعيد السكري.

لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ أحمد ناجي القيسي وآخرين. بغداد:١٩٦٢م.

١٣- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون الدار القومية. القاهرة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
١٤- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. تصحيح أحمد عبد العليم البردوني:١٣٧٢هـ/١٩٥٢م
١٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
دار إحياء الكتب العربية - الحلبي وشركاه - دون تاريخ.
١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة. ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
١٧- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد علي النجار.
ط/٢- دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - دون تاريخ.
١٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. تأليف: محمد عبد الخالق عضيمة.
ط/١ - مطبعة السعادة - القاهرة: ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
١٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون - د/ عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية - الكويت: ١٩٧٥م.
٢٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ). تحقيق د/ أحمد محمد الخراط. ط/٢ - دار القلم - دمشق: ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢١- روح المعاني (تفسير الألوسي). للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي.
دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - دون تاريخ.
٢٢- زاد المسير في علم التفسير. للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي.
ط/١ - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر: ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
٢٣- سر صناعة الإعراب.لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق د/ حسن هنداوي. ط/١- دار القلم - دمشق ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٤- سورة النور: دراسة تحليلية نحوية (ر. ماجستير - مخطوطة).
د/ علي محمد النوري.
٢٥- شرح التصريح. للإمام خالد بن عبد الله الأزهري.
ط/٢- المطبعة الأزهرية: ١٣٢٥هـ.
٢٦- شرح المفصل. للعلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي.
عالم الكتب - بيروت - مكتبة المتنبي - القاهرة - دون تاريخ.
٢٧- الصحاح للجوهري.
تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- دار الكتاب العربي بمصر. دون تاريخ.
٢٨- ضرائر الشعر، لابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد.
ط/١- مطبعة الفجالة الجديدة - القاهرة. ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
٢٩- طبقات النحويين واللغويين. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـ).
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط/١- مطبعة الخانجي- مصر١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
٣٠- فتح القدير (تفسير الشوكاني).لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني.

ط/٢- شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر-١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

٣١- الكتاب لسيبويه.تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

ط/٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٧٧م.

٣٢- ما يجوز للشاعر في الضرورة. للقزاز القيرواني (٤١٢هـ)

تحقيق: د/ رمضان عبد التواب و د/ صلاح الدين الهادي.

مطبعة المدني - القاهرة: ١٩٨٢م.

٣٣- مجاز القرآن. لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي.

تحقيق محمد فؤاد سزكين. ط/٢- مؤسسة الرسالة: ١٤٠١هـ/١٩٨١م

٣٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز(تفسير ابن عطيه) لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي.

تحقيق الرحالي الفاروق وزملائه. ط/١- الدوحة(قطر):١٣٩٨هـ/١٩٧٧م.

٣٥- المدارس النحوية. تأليف: د/ شوقي ضيف.

دار المعارف بمصر: ١٩٦٨م.

٣٦- معاني القرآن. للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة.

تحقيق د/ فائز فارس. ط/٢ - دار العروبة - الكويت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣٧- معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء.

تحقيق: د/ أحمد يوسف نجاتي وزملائه.

عالم الكتب - بيروت، دون تاريخ.

٣٨- معجم شواهد العربية. لعبد السلام محمد هارون.

ط/١- مكتبة الخانجي بمصر: ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٣٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. لمحمد فؤاد عبد الباقي.

ط/١- دار الفكر - بيروت - لبنان: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٠- المعجم الوسيط. ط٣- مجمع اللغة العربية مطابع الدار الهندسية

القاهرة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.

٤١- مغني اللبيب. لجمال الدين بن هشام.

تحقيق: د/ مازن المبارك وزميله.

ط/٥- دار الفكر - بيروت ١٩٧٩م.

- + حاشية الأمير - ط/ عيسى الحلبي. دون تاريخ.

٤٢- نحو القرآن: لأحمد عبد الستار الجواري.

مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٤٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات بن الأنباري.

تحقيق د/ إبراهيم السامرائي.

٤٤- نشأة النحو: لمحمد الطنطاوي.

ط/٢ - دار المعارف بمصر. ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.